

٥ - باب الغسل

ذَكَرَ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْغَسْلَ يَجِبُ مِنَ الْإِنزَالِ
وَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مَوْجُودًا

١١٦٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ بَنِ سَلِيمَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ

عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ
تَرَى فِي مَنْامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ؟ قَالَ : « إِذَا أَنْزَلَتِ الْمَرْأَةُ ،
فَلْتَغْتَسِلْ » (١) .

٥٧ : ٣

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين . عبدة بن سليمان : هو الكلابي أبو محمد
الكوفي ، وسعيد : هو ابن أبي عروبة ، وأخرجه النسائي ١١٢/١ في الطهارة :
باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، عن إسحاق بن إبراهيم ، بهذا
الإسناد .

وأخرجه أحمد ١٢١/٣ ، ومسلم (٣١١) في الحيض : باب وجوب الغسل على
المرأة بخروج المني منها ، والبيهقي في « السنن » ١٦٩/١ من طرق عن يزيد بن
زريع ، عن سعيد بن أبي عروبة ، بهذا الإسناد . وزاد فيه : قالت : وهل يكون هذا ؟
فقال نبي الله ﷺ : « نعم » ، فمن أين يكون الشبه ، إن ماء الرجل غليظ أبيض ،
وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه .
وأخرجه من طرق عن سعيد بن أبي عروبة ، به : ابن أبي شيبة في « المصنف » =

ذَكَرُ الْبَيَانِ بَأَنَّ قَوْلَ أُمِّ سُلَيْمٍ : الْمَرْأَةُ تَرَى
فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ، أَرَادَتْ بِهِ الْاِحْتِلَامَ

١١٦٥ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ
مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ
سَلَمَةَ (٢) قَالَتْ :

جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، هَلْ عَلَى
الْمَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا هِيَ اِحْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ
الْمَاءَ » (٣) .

٥٧: ٣

= ٨٠/١ في الطهارات ، باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، وأحمد في
« المسند » ١٢١/٣ ، وابن ماجه في الطهارة (٦٠١) باب : في المرأة ترى في
منامها ما يرى الرجل .

(١) « عن أبيه » سقط من الأصل .

(٢) عن أم سلمة سقطت من الأصل .

(٣) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو في الموطأ ٥١/١ في الطهارة : باب غسل
المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي
في « المسند » ٣٦/١ ، والبخاري (٢٨٢) في الغسل : باب إذا احتلمت المرأة ،
و (٦١٢١) في الأدب : باب ما يستحيا من الحق للتفقه في الدين ، والبيهقي في
« السنن » ١٦٧/١ - ١٦٨ ، وفي « المعرفة » ٤١٩/١ ، والبغوي في « شرح السنة »
(٢٤٤) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٣٥) .

وأخرجه من طرق عن هشام بن عروة به : عبد الرزاق في « المصنف » برقم
(١٠٤٩) ، والحميدي في « المسند » برقم (٢٩٨) ، وابن أبي شيبة في
« المصنف » ٨٠/١ باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، وأحمد في
« المسند » ٢٩٢/٢ و ٣٠٢/٦ و ٣٠٦ ، والبخاري (١٣٠) في العلم : باب الحياء
في العلم ، و (٣٣٢٨) في أحاديث الأنبياء : باب خلق آدم وذريته ، و (٦٠٩١)
في الأدب : باب التبسم والضحك ، ومسلم (٣١٣) في الحيض : باب وجوب =

ذكرُ إيجابِ الاغتسالِ على المحتلمِ مِنَ النِّسَاءِ

١١٦٦ - أخبرنا ابنُ قُتَيْبَةَ ، قال : حدثنا حرملةُ بن يحيى ، قال :
حدثنا ابن وهبٍ ، قال : أخبرنا يونسُ ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني
عُرْوَةُ بن الزبير

عن زوجِ النبيِّ ، ﷺ ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمِ الْأَنْصَارِيَّةَ ، وَهِيَ أُمُّ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ
الْحَقِّ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فِي النَّوْمِ مَا يَرَى
الرَّجُلُ ، أَنْتَغَسِلُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : « تَغْتَسِلُ » ، فَقَالَتْ
زَوْجُ النَّبِيِّ ، ﷺ : فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا فَقُلْتُ : أَفْ لَكَ ، وَهَلْ تَرَى
ذَلِكَ الْمَرْأَةَ ؟ قَالَتْ : فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَقَالَ :

= الغسل على المرأة بخروج المني منها ، والترمذي (١٢٢) في الطهارة : باب ما
جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل ، والنسائي ١١٤/١ في
الطهارة : باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، وابن ماجه (٦٠٠) في
الطهارة : باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، والبيهقي في « السنن »
١٦٨/١ ، وابن الجارود برقم (٨٨) في الجنابة والتطهر لها ، والبعوي في « شرح
السنة » برقم (٢٤٥) .

وصححه ابن خزيمة برقم (٢٣٥) باب ذكر إيجاب الغسل على المرأة في
الاحتلام إذا أنزلت الماء .

وفي إسناد هذا الحديث من اللطائف رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن
مثلها ، وفيه رواية الابن عن أبيه والبت عن أمها ، وزينب هي بنت أبي سلمة بن
عبد الأسد ربيبة النبي ﷺ نسبت إلى أمها تشريفاً لكونها زوج النبي ﷺ .

وقول أم سليم : « إن الله لا يستحي من الحق » قدمت هذا القول تمهيداً
لعذرهما في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي ، إذ الحياء
الشرعي خير كله ، والحياء لغة : تغير وانكسار ، وهو مستحيل في حق الله
تعالى ، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق ، أو لا يمنع من
ذكر الحق .

« تَرَبَّتْ يَمِينُكَ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ ؟ » (١) .

٦٥ : ١

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْاِغْتِسَالَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْتَلِمَةِ
عِنْدَ الْإِنزَالِ ، دُونَ الْاِحْتِلَامِ الَّذِي لَا يُوجَدُ مَعَهُ الْبَلَلُ

١١٦٧ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ سِنَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي
بَكْرٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ
سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ :

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه في صحيحه (٣١٤) في الحيض : باب
وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها ، وأبو داود (٢٣٧) في الطهارة : باب
في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، والنسائي ١١٢/١ في الطهارة : باب
غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، والدارمي ١٩٥/١ في الوضوء : باب
في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، والبيهقي في « السنن » ١٦٨/١ ، وفي
« معرفة السنن والآثار » ٤٢٠/١ ، من طرق ، عن الزهري ، بهذا الإسناد .
ولكنهم عينوا زوج النبي بأنها عائشة .

وقد تابع الزهري في تعيين زوج النبي أنها عائشة ، مسافع بن عبد الله ،
في الرواية التي أخرجها أحمد ٩٢/٦ ، ومسلم (٣١٤) (٣٣) والبيهقي ١٦٨/١ من طريق
مصعب بن شيبة ، عن مسافع بن عبد الله ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة .
قال الحافظ في « الفتح » ٣٨٨/١ : ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن
الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة ، وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام ،
وهو ظاهر صنيع البخاري ، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح
الروایتين ، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن مسافع بن عبد الله تابعه عن
عروة عن عائشة ، وأخرج أيضاً من حديث أنس قال : جاءت أم سليم إلى
رسول الله ﷺ فقالت له ، وعائشة عنده . . فذكر نحوه ، قال النووي في « شرح
مسلم » : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم . وهو جمع
حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد .
وقوله : « تربت يمينك » أي : افتقرت وصارت على التراب ، وهي من الألفاظ
التي تُطلق عند الزجر ، ولا يراد بها ظاهرها .

وانظر ما شرحه الحافظ على قوله ﷺ : « فمن أين يكون الشبه » في « الفتح »

جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ امْرَأَةَ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، هَلْ عَلَى
الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ
الماءَ » (١) .

٦٥ : ٣

ذَكَرُ الخَيْرِ الدَّالُّ عَلَى إسْقَاطِ الاغْتِسَالِ

عَنِ المَحْتَلِمِ الَّذِي لَا يَجِدُ بِلَاءً

١١٦٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ سَلَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ :
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عمرو بن الحارث ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ
حَدَّثَهُ ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ

عَنِ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
« المَاءُ مِنَ المَاءِ » (٢) .

٥٧ : ٣

(١) [إسناده صحيح على شرطهما، وهو مكرر الحديث (١٢٦٥)، وهو في «شرح السنة» (٢٤٥) من طريق أحمد بن أبي بكر، به .

(٢) [إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه في « صحيفه » (٣٤٣) (٨١) في الحيض : باب إنما الماء من الماء ، عن هارون بن سعيد الأيلي ، وأبو داود (٢١٧) في الطهارة : باب في الإكسال ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » ١٦٧/١ ، باب وجوب الغسل بخروج المنى ، عن أحمد بن صالح ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ١/٥٤ عن أحمد بن عبد الرحمن ، كلهم عن عبد الله بن وهب ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ٢٩/٣ عن يحيى بن غيلان ، عن رشدين ، عن عمرو بن الحارث ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦/٣ ، ومسلم (٣٤٣) ، وابن خزيمة في « صحيفه » (٢) من طريق شريك بن أبي نمر ، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه .
وأخرجه ابن خزيمة أيضاً برقم (٢٣٣) من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، عن جده .

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْفَرَضَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ عِنْدَ الْإِكْسَالِ
غَسَلَ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ، ثُمَّ الْوُضُوءَ لِلصَّلَاةِ دُونَ الْاِغْتِسَالِ

١١٦٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنِي
أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ ، قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ
يَأْتِي الْمَرْأَةَ فَلَا يُنْزِلُ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ وَيَتَوَضَّأُ
وَيُصَلِّي» (١) .

٥٧: ٣

= سيورده المؤلف برقم (١١٧١) من طريق أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري
بنحوه .

وفي الباب عن أبي أيوب عند أحمد ٤١٦/٥ و ٤٢١ ، والنسائي ١١٥/١ ،
والدارمي ١٩٤/١ ، والطحاوي ٥٤/١ .

(١) إسناده صحيح ، على شرطهما ، وأخرجه أحمد ١١٣/٥ ، والبخاري (٢٩٣) في
الغسل : باب غسل ما يصيب من فرج المرأة ، والبيهقي في « السنن » ١٦٤/١ من
طريق مسدد ، كلاهما (أحمد ومسدد) عن يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد .
وأخرجه من طرق عن هشام بن عروة ، به : الشافعي ٣٥/١ ، وعبد الرزاق في
« المصنف » برقم (٩٥٧) و (٩٥٨) ، وابن أبي شيبة ٩٠/١ ، وأحمد في
« المسند » ١١٣/٥ ، ١١٤ ، ومسلم (٣٤٦) (٨٤) و (٨٥) في الحيض : باب
إنما الماء من الماء ، وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » ١١٤/٥ ،
والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٥٤/١ ، والبيهقي في « المعرفة » ٤٠٨/١ ،
والحازمي في « الاعتبار » ص ٢٩ .

وفي الباب عن عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما ، سيورد
المؤلف روايتهما بعد هذه الرواية .

قال الحافظ : « وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء
بالوضوء إذا لم ينزل المجامع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة »
وسيورد المؤلف حديثهما من رقم (١١٧٤) - (١١٨٦) .

=

ذِكْرُ مَا كَانَ عَلَى مَنْ أَكْسَلَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ سِوَى الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ

١١٧٠ - أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون الرياني ، قال : حدثنا محمد بن عبد ربه ، قال : حدثنا عبدة بن سليمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أبي أيوب الأنصاري

عن أبي بن كعب ، عن رسول الله ، ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ : أَرَأَيْتَ أَحَدَنَا إِذَا جَامَعَ الْمَرْأَةَ فَأَكْسَلَ وَلَمْ يُمِّنْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِيَغْسِلَ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّهِ ، وَلِيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لِيُصَلَّ » (١) . ٤ : ٣٢

١١٧١ - أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي معشر بحرّان ، قَالَ : حدثنا محمد بن وهب بن أبي كريمة ، قال : حدثنا محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن الحكم بن عتيبة ، عن أبي صالح ، قال : سمعتُ

أبا سعيد الخُدْري يقولُ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ، ﷺ ، يَوْمًا حَتَّى مَرَّ بِدَارِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَيْنَ فُلَانُ ؟ » فَدَعَاهُ فَخَرَجَ الرَّجُلُ مُسْتَعْجَلًا ، يَقَطُرُ رَأْسُهُ مَاءً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :

= وقد قال البخاري بعد إيراد الحديث : « الغُسلُ أحوط ، وذلك الأجر ، وإنما بينا لاختلافهم » فقال الحافظ ابن حجر : قوله : الغسل أحوط ، أي على تقدير أن لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح ، فالاحتياط للدين الاغتسال . انظر «الفتح» ٣٩٦/١ - ٣٩٩ .

وانظر حديث أبي بن كعب الناسخ ، والوارد برقم (١١٧٣) .

(١) محمد بن عبد ربه ، ذكره المؤلف في «الثقات» ١٠٧/٩ ، وقال : يخطيء ويخالف ، وقد تابعه عليه نعيم بن حماد عند الطحاوي ٥٤/١ ، وباقي رجاله ثقات ، وانظر الحديث الذي قبله .

« لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ عَنْ حَاجَتِكَ » ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَجَلٌ ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَعْجَلْتُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا عَجَلَ أَحَدُكُمْ ، أَوْ أَقْحَطَ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ » (١) . ٥٧:٣

١١٧٢ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا الحسين بن عيسى البسْطَامي ، قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا حسين المعلم ، قال : حدثني يحيى بن أبي كثير ، أن أبا سلمة حدثه ، أن عطاء بن يسار حدثه ، أن زيد بن خالد الجهني حدثه ، أَنَّهُ سَأَلَ

عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ، فَلَا يُنْزِلُ ، فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ . ثُمَّ قَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، قَالَ : فَسَأَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ .

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح خلا محمد بن وهب بن أبي كريمة ، وهو صدوق .

وأخرجه من طريق شعبة ، عن الحكم بن عتيبة ، به : الطيالسي ٥٩/١ ، وابن أبي شيبة ٨٩/١ ، وأحمد ٢١/٣ ، والبخاري (١٨٠) في الوضوء : باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ، ومسلم (٣٤٥) (٨٣) في الحيض : باب إنما الماء من الماء ، وابن ماجه (٦٠٦) في الطهارة : باب الماء من الماء ، وألطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٥٤/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٦٥/١ ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٢٩ .

وأخرجه عبد الرزاق (٩٦٣) عن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، به . وقد سمي مسلم هذا الرجل « عتبان » من طريق أخرى عن أبي سعيد الخدري في « صحيحه » (٣٤٣) (٨٠) وتقدم مختصراً برقم (١١٦٨) .

قَالَ أَبُو سَلْمَةَ : وَحَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) . ٤ : ٣٢

ذَكَرُ الْبَيَّانِ بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يَعْنِي خَبَرَ عَثْمَانَ
مَنْسُوحٌ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَبَاحًا

١١٧٣ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَّانٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رِخْصَةً فِي
أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نُهِيَ عَنْهَا ^(٢) . ٣ : ٥٧

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو في « صحيح » ابن خزيمة برقم (٢٢٤) ومن طريقه أخرجه البيهقي في « السنن » ١/١٦٤ .

وأورده المؤلف برقم (١٢٧) عن عمر بن محمد الهمداني ، عن محمد بن المشي ، عن عبد الصمد بن عبد الوارث ، بهذا الإسناد . وتقدم تخريجه هناك . وهذا الحديث منسوخ بالأحاديث التالية . وانظر « الفتح » ١/٣٩٧ .

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين ، عبد الله هو ابن المبارك ، وأخرجه أحمد ١١٥/٥ عن علي بن إسحاق ، و١١٦ عن خلف بن الوليد ، والترمذي (١١٠) في الطهارة : بسبب ما جاء أن الماء من الماء ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٢٥) عن أحمد بن منيع ، والبيهقي في « السنن » ١/١٦٥ من طريق الحسن بن عرفة ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٣٢ من طريق الترمذي ، أربعتهم عن عبد الله بن المبارك ، به . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وقال الحافظ في « الفتح » ١/٣٩٧ : إسناده صالح لأن يحتج به .

وأخرجه الشافعي ١/٣٥ ، ٣٦ عن الثقة ، وأحمد ١١٥/٥ ، وابن ماجه (٦٠٩) ، وابن الجارود (٩١) ، وابن خزيمة (٢٢٥) من طريق عثمان بن عمر ، والبيهقي في « المعرفة » ١/٤١١ ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٣٢ من طريق الشافعي ، كلاهما عن يونس بن يزيد ، به .

وأخرجه أحمد ١١٦/٥ ، والترمذي (١١١) ، وابن خزيمة (٢٢٥) من طريق عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، به .

وأخرجه أحمد ١١٦/٥ عن محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، وعن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، والسندي ١٩٤/١ ، والطحطاوي ٥٧/١ ، عن عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن عقيل ، وابن خزيمة (٢٢٥) من طريق شعيب ، ثلاثتهم عن الزهري ، به .

قال البيهقي : هذا الحديث لم يسمعه الزهري من سهل ، وإنما سمعه عن بعض أصحابه ، عن سهل . ونقل الحافظ عن الإسماعيلي قوله : « هو صحيح على شرط البخاري » وقال : وكأنه لم يطلع على علته ، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل .

قلت : قد أخرجه أحمد ١١٦/٥ عن يحيى بن غيلان ، عن رشدين ، وأبو داود (٢١٤) في الطهارة : باب في الإكسال ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » ١٦٥/١ ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٢٦) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، عن ابن وهب ، كلاهما (رشدين وابن وهب) عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري قال : حدثني بعض من أَرْضَى ، أن سهل بن سعد أخبره أن أبي بن كعب أخبره . . . قال ابن خزيمة : وهذا الرجل الذي لم يسمه عمرو بن الحارث يشبه أن يكون أبا حازم سلمة بن دينار ، لأن منبشر (وتحرف في « صحيح » ابن خزيمة إلى ميسرة) بن إسماعيل روى هذا الخبر عن أبي غسان محمد بن مطرف ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد .

قلت : سيورده المؤلف من طريق مبشر بن إسماعيل برقم (١١٧٩) ، ويُخرج هناك ، وإسناده صحيح ، وصححه الدارقطني والبيهقي .

وأخرجه عبد الرزاق (٩٥١) ، وابن أبي شيبة ٨٩/١ ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٢٦) ، والطبراني (٥٦٩٦) من طريق معمر ، عن الزهري ، موقوفاً على سهل بن سعد . وسهل قد أدرك النبي ﷺ . قال البيهقي في « المعرفة » ٤١٢/١ : والحديث محفوظ عن سهل عن أبي بن كعب .

قال الحافظ : وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حمل حديث « الماء من الماء » على صورة مخصوصة ، وهي ما يقع من المنام من رؤية الجماع ، وهو =

قال أبو حاتم رضي الله عنه : روى هذا الخبر معمراً عن الزُّهري من حديث غُنْدَرٍ فقال : أخبرني سهلُ بنُ سعدٍ ، ورواه عمرو بنُ الحارث عن الزُّهري ، قال : حدثني مَنْ أَرْضَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ . وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الزُّهْرِيُّ سَمِعَ الْخَبَرَ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ كَمَا قَالَ غُنْدَرٌ ، وَسَمِعَهُ عَنْ بَعْضِ مَنْ يَرْضَاهُ عَنْهُ ، فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَأُخْرَى عَنِ الَّذِي رَضِيَهُ عَنْهُ .

وقد تتبعت طُرُقَ هذا الخبرِ على أن أجد أحداً رواه عن سهلِ بنِ سعدٍ ، فلم أجد في الدنيا أحداً إلا أبا حازمٍ ، وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ الزُّهْرِيُّ : حَدَّثَنِي مَنْ أَرْضَى ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، هُوَ أَبُو حَازِمٍ رَوَاهُ عَنْهُ^(١) .

ذَكَرُوا إِجَابَ الْاِغْتِسَالِ عَلَى مَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ

١١٧٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، وَمَطَرَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا قَعَدَ

= تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض . انظر « الفتح » ١/٣٩٧ ، ٣٩٨ . وانظر الأحاديث الآتية .

(١) سيورده المؤلف من طريقه برقم (١١٧٩) .

بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَ ، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ « (١) .

(١) إسناده صحيح على شرطهما، أبو رافع: هو نفيح الصائغ المدني وأخرجه مسلم (٣٤٨) في الحيض: باب نسخ الماء من الماء، والبيهقي في «السنن» ١/١٦٣، وفي «المعرفة» ١/٤١٧، من طرق عن معاذ بن هشام، بهذا الإسناد. قال مسلم: وفي حديث مطر: «وإن لم يُنزل». قال البيهقي: وقد ذكر أبان بن يزيد وهمام بن يحيى وابن أبي عروبة عن قتادة الزيادة التي ذكرها مطر.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١/٨٥، ٨٦، وأحمد ٢/٣٩٣، والبخاري (٢٩١) في الغسل: باب إذا التقى الختانان، والدارمي ١/١٩٤، والطحاوي ١/٥٦، وابن الجارود (٩٢)، والبيهقي في «السنن» ١/١٦٣ كلهم عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن هشام الدستوائي، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجة (٦١٠)، والبخاري في «شرح السنة» (٢٤٢). ومن طريق البخاري أخرجه البغوي (٢٤١).

وأخرجه أحمد ٢/٢٣٤ عن عمرو بن الهيثم، و٢/٥٢٠، وابن الجارود (٩٢) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، والبخاري (٢٩١)، والبيهقي في «السنن» ١/١٦٣ عن معاذ بن فضالة، ثلاثهم عن هشام الدستوائي، به.

وأخرجه الطيالسي ١/٥٩، ومن طريقه أحمد ٢/٥٢٠، والبيهقي في «المعرفة» ١/٤١٦، وأخرجه أبو داود (٢١٦) في الطهارة: باب في الإكسال، وابن حزم في «المحلى» ٢/٢، ٣ عن مسلم بن إبراهيم، كلاهما (الطيالسي ومسلم بن إبراهيم) عن هشام وشعبة، عن قتادة، به.

وأخرجه أحمد ٢/٥٢٠، ومسلم (٣٤٨)، والطحاوي ١/٥٦، عن وهب بن جرير، والنسائي ١/١١٠ في الطهارة: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، به.

وأخرجه أحمد ٢/٣٤٧، والطحاوي ١/٥٦، وابن حزم ٢/٣، والبيهقي ١/١٦٣، عن عفان بن مسلم، عن همام بن يحيى وأبان بن يزيد العطار قالا: حدثنا قتادة، به.

وأخرجه البيهقي في «السنن» ١/١٦٣ من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١/٨٦ عن ابن علي، عن يونس، وأحمد ٢/٤٧١ عن يحيى، عن أشعث بن عبد الملك، كلاهما عن الحسن البصري، عن أبي =

ذكر استعمال المصطفى ﷺ الفعل الذي أباح تركه

١١٧٥ - أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا محمود بن خالد ، قال : حدثنا عبد الله بن كثير القاريء الدمشقي ، عن الأوزاعي ، قال : حدثني عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه

عن عائشة : أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ، فَلَا يُنْزِلُ الْمَاءَ ، قَالَتْ : فَعَلْتُ ذَلِكَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَغْتَسَلْنَا مِنْهُ جَمِيعاً^(١) .

٥٧ : ٣

= هريرة . لم يذكر أبا رافع ، ومن طريق أشعث أخرجه النسائي ١١١/١ عن أشعث ابن عبد الملك ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة . قال النسائي : هذا خطأ ، والصواب أشعث ، عن الحسن ، عن أبي هريرة . يعني مثل رواية أحمد . وسعيده المؤلف برقم (١١٧٨) و(١١٨٢) .

(١) إسناده صحيح ، محمود بن خالد ثقة روى له أصحاب السنن غير الترمذي ، ومن فوقه من رجال الشيخين . وأخرجه الشافعي ٣٦/١ عن الثقة ، عن الأوزاعي ، بهذا الإسناد ، لكن قال : عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أو يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد . قال البيهقي في «المعرفة» ٤١٤/١ : هكذا رواه الربيع عن الشافعي بالشك ، ورواه المزني عن الشافعي ، فقال : عن عبد الرحمن بن القاسم . فذكره بلا شك .

وأخرجه ابن الجارود (٩٣) ، والطحاوي ٥٥/١ ، عن سليمان بن شعيب الغزي ، عن بشر بن بكر ، والبيهقي في «السنن» ١٦٤/١ من طريق الوليد بن مزيد ، كلاهما عن الأوزاعي ، بهذا الإسناد .

وسورده المؤلف بعده من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، به . ويخرج في موضعه . وانظر ما قاله الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٣٤/١ .

وأخرجه أحمد ٦٨/٦ و ١١٠ ، ومسلم (٣٥٠) ، والطحاوي ٥٥/١ ، والبيهقي ١٦٤/١ من طرق عن أبي الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله ، عن أم كلثوم ، عن عائشة قالت : إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ، ثم يكسل ، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله ﷺ : «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نتغسل» . وانظر ما بعده .

ذَكَرُ الْبَيَانِ بَأَنَّ الْغُسْلَ يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ عِنْدَ التَّقَاءِ
الْخِتَانَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِنْزَالُ مُوجُوداً

١١٧٦ - أخبرنا عبدُ اللهُ بنُ محمد بنِ مسلم ، قال : حدثنا
عبدُ الرحمن بنُ إبراهيم ، قال : حدثنا الوليدُ بنُ مسلم ، عن
الأوزاعي ، قال : حدثني عبدُ الرحمن بنُ القاسم ، عن أبيه

عن عائشة ، قالت : إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ ، فَقَدْ وَجَبَ
الْغُسْلُ ، فَعَلْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَغْتَسَلْنَا (١) . ٣ : ٥٧

(١) إسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الصحيح ، وقد صرح الوليد بن مسلم بالتحديث
عند أحمد وابن ماجه ، فانتفت شبهة تدليسه ، وأخرجه ابن ماجه (٦٠٨) في
الطهارة : باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، عن عبد الرحمن بن
ابراهيم الدمشقي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه الشافعي كما في « مختصر » المزني المطبوع بهامش « الأم » ٢٠/١ ،
٢١ ، وأحمد ١٦١/٦ ، والترمذي (١٠٨) في الطهارة ، والنسائي في الطهارة في
« الكبرى » كما في « التحفة » ٢٧٢/١٢ ، أربعتهم عن الوليد بن مسلم ، بهذا
الإسناد .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨٦/١ عن ابن عليه ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، به .
وأخرجه الشافعي ٣٦/١ ، وأحمد ٤٧/٦ و ١١٢ و ١٣٥ ، والترمذي (١٠٩)
في الطهارة ، والطحاوي ٥٦/١ ، والبيهقي في « المعرفة » ٤١٣/١ ، من طرق
عن علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة . قال الترمذي :
حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨٥/١ عن وكيع ، عن عبد الله بن أبي زياد ، عن
عطاء ، عن عائشة .

وأخرجه الطحاوي ٥٦/١ من طريق حبان بن واسع ، عن عروة بن الزبير ، عن
عائشة .

ذِكْرُ إِجْبَابِ الْغُسْلِ عِنْدَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ

وإن لم يكن الإنزال موجوداً

١١٧٧ - أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن عبد الله بن رباح ، عن عبد العزيز بن النعمان

عن عائشة قالت : قال رسول الله ، ﷺ : « إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانَ الْخِتَانَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » (١) . ٤٣: ٣

ذِكْرُ إِجْبَابِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْاِكْسَالِ

١١٧٨ - أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا معاذ بن هشام ، حدثنا أبي ، عن قتادة ومطر ، عن الحسن ، عن أبي رافع

عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » . وفي حديث مطر : « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ » (٢) . ٤٣: ٣

ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ تَرْكَ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْاِكْسَالِ كَانَ ذَلِكَ

فِي أَوَّلِ الْاِسْلَامِ ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْاِغْتِسَالِ مِنْهُ بَعْدَ

١١٧٩ - أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا محمد بن مهران

(١) عبد العزيز بن النعمان : لم يوثقه غير المؤلف ١٢٥/٥ ، وباقي رجاله ثقات . وأخرجه أحمد ١٢٣/٦ عن عفان ، و ٢٢٧/٦ عن أبي كامل الجحدري ، و ٢٣٩/٦ عن يزيد ، والطحاوي ٥٥/١ من طريق حجاج ، كلهم عن حماد بن سلمة ، بهذا الإسناد . وانظر ما قبله .

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين . وهو مكرر الحديث (١١٧٤) .

الجمال ، قال : حدثنا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عن محمد بن مطرف أبي غَسَّان^(١) ، عن أبي حازمٍ ، عن سهل بن سعد ، قال :

حَدَّثَنِي أَبِي ، أَنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يُفْتُونَ : أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ، كَانَ رُحْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ ، أَوْ بَدَأِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْأَغْتِسَالِ بَعْدُ^(٢) . ٣٢ : ٤

قال أبو حاتم : يُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ أَدَى نَسَخَ هَذَا الْفِعْلَ عَلَى مَا أَخْبَرَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عَنْهُ ، ثُمَّ نَسِيَهُ ، وَأَقْتَى بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مَنْسُوخٌ ، عَلَى مَا أَخْبَرَ عَنْهُ زَيْدُ بْنُ خَالِدِ الْجَهْنِيِّ^(٣) .

ذَكَرَ الْوَقْتِ الَّذِي نُسِخَ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ

١١٨٠ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَلِيمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزْجَانِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِمْرَانَ^(٤) ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ :

(١) تحرف في « الإحسان » إلى ابن أبي عسال ، والتصويب من « الأنواع » ٤ / لوحة ٣٢ .

(٢) إسناده صحيح ، وأخرجه أبو داود (٢١٥) في الطهارة : باب في الإكسال ، ومن طريقه الدارقطني ١٢٦/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٦٦/١ ، وأخرجه الدارمي ١٩٤/١ ، والطبراني (٥٣٨) ، ثلاثتهم عن أبي جعفر محمد بن مهران الجمال ، بهذا الإسناد . وصححه الدارقطني ، والبيهقي . وتقدم من طريق الزهري عن سهل بن سعد عن أبي برقم (١١٧٣) واستوفي تخريجه هناك ، فارجع إليه .

(٣) في الحديث المتقدم برقم (١١٧٢) .

(٤) تحرف في « الإحسان » إلى « عثمان » ، والتصويب من « الأنواع » ٤ / لوحة ٣٢ .

وقد ترجمه المؤلف عند نهاية الحديث ، فقال : الحسين هذا : هو الحسين بن عثمان بن بشر بن المحتفز . . . وهو وهم منه رحمه الله ، والصواب : الحسين ابن عمران الجهني ، فهو الذي يعرف بهذا الحديث كما في « الضعفاء » =

سَأَلْتُ عُرْوَةَ عَنِ الَّذِي يُجَامِعُ وَلَا يُنْزِلُ ؟ قَالَ : عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْخُذُوا
بِالْآخِرِ ، وَالْآخِرُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

حَدَّثَنِي عَائِشَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا
يَغْتَسِلُ ، وَذَلِكَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَرَ النَّاسَ
بِالْغُسْلِ (١) .

قال أبو حاتم رضي الله عنه : الحسينُ هذا : هو الحسينُ
ابنُ عثمان بن بشر بن المحتفز من أهل البصرة سكن مرو ، ثقةٌ من
الثقات (٢) .

= ٢٥٤/١ ، ويروي عن الزهري ، وعنه أبو حمزة السكري ، وكذلك جاء على
الصواب في « موارد الظمان » (٢٣٠) ، وفي « الاعتبار » ص ٣٤ للحازمي ، فإنه
رواه من طريق المؤلف ، وانظر « تاريخ البخاري » ٣٨٧/٢ ، و « الجرح
والتعديل » ٥٩/٣ ، و « ثقات » المؤلف ٢٠٧/٦ ، و « تهذيب التهذيب »
٣٦٢/٢ ، و « ميزان الاعتدال » ٥٤٤/١ .

(١) الحسين بن عمران ، قال البخاري في « تاريخه » ٣٨٧/٢ : لا يتابع في حديثه ، وقال
أبو ضمرة : قال : حدثنا حسين بن عمران عن الزهري مناكير وذكر العقيلي حديثه هذا
في « الضعفاء » ٢٥٤/١ ، ونقل قول البخاري « لا يتابع علي حديثه » وقال الدارقطني :
لا بأس به . وذكره المؤلف في « الثقات » ، وباقي رجاله ثقات .
وأخرجه الحازمي في « الاعتبار » ص ٣٤ من طريق المؤلف رحمه الله وقال :
« هذا حديث قد حكم أبو حاتم بن حبان بصحته ، وأخرجه في « صحيحه » ، غير
أن الحسين بن عمران قد يأتي عن الزهري بالمناكير ، وقد ضعفه غير واحد من
أصحاب الحديث ، وعلى الجملة ، الحديث بهذا السياق فيه ما فيه ، ولكنه حسن
جيد في الاستشهاد » . وقال العقيلي بعد أن تكلم في الحسين بن عمران وأورد
الحديث من طريقه : والحديث في الغسل لالتقاء الختانيين ثابت عن النبي ﷺ من
غير هذا الوجه .

(٢) تقدم في التعليق (٤) في الصفحة السابقة أن هذا وهم من المؤلف ، وأن
الصواب : الحسين بن عمران الجهني ، والحسين بن عثمان هذا مترجم عند ابن
أبي حاتم ٥٩/٣ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وفي ثقات المؤلف ٢٠٧/٦ ،
ولم ينص على توثيق فيه كما فعل هنا .

ذَكَرُ إِجْبَابِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ إِمْنَاءٌ

١١٨١ - أخبرنا الحسنُ بنُ سفيان ، قال : حدثنا محمودُ بنُ خالد ، قال : حدثنا عبد الله بن كثير ، عن الأوزاعي ، قال : حدثني عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه

عن عائشة ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ، فَلَا يُنْزِلُ ، قَالَتْ : فَعَلْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَأَغْتَسَلْنَا مِنْهُ جَمِيعاً (١) .

ذَكَرُ الْخَيْرِ الْمَصْرُوحِ بِإِجْبَابِ الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ إِمْنَاءٌ

١١٨٢ - أخبرنا عُمَرُ بنُ محمد الهمداني ، قال : حدثنا إسماعيلُ بنُ مسعود الجَحْدَرِي ، قال : حدثنا خالدُ بنُ الحارث ، قال : حدثنا هشامُ ، قال : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عن الحسن ، عن أبي رافعٍ

عن أبي هريرة ، أن رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، قال : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » (٢) . ٣٢: ٤

ذَكَرُ خَيْرِ ثَانٍ يُصْرَحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

١١٨٣ - أخبرنا الحسنُ بنُ سفيان ، قال : حدثنا أبو قدامة عبيدُ الله ابنُ سعيد ، قال : حدثنا محمدُ بنُ عبد الله الأنصاري ، قال : حدثنا هشامُ ابنُ حَسَّان ، عن حميد بن هلال ، عن أبي بردة ، عن (٣) أبي موسى

(١) إسناده صحيح ، وهو مكرر (١١٧٥) .

(٢) إسناده صحيح ، وقد تقدم برقم (١١٧٤) من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، به .

(٣) تحرف لفظ « عن » في الأصل إلى « بن » .

عن عائشة قالت : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا التَّقَى
الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » (١) .
٣٢ : ٤

ذَكَرُ خَبْرٍ ثَالِثٍ يُصَرِّحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

١١٨٤ - أَخْبَرَنَا الْمَفْضَلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْدِيُّ (٢) بِمَكَّةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) إسناده صحيح ، على شرط الشيخين . محمد بن عبد الله : هو محمد بن عبد الله
ابن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، وقد تحرف في « الإحسان »
هشام بن حسان إلى هشام بن حسين ، والتصويب من « الأنواع » ٤ / لوحة ٣٣ .
وأخرجه مسلم (٣٤٩) في الحيض : باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل
بالتقاء الختانيين ، والبيهقي في « السنن » ١٦٣ / ١ ، وفي « المعرفة » ٤١٥ / ١ ، من
طريق محمد بن المثنى ، عن محمد بن عبد الله الأنصاري ، بهذا الإسناد . وصححه
ابن خزيمة برقم (٢٢٧) .

وأخرجه الشافعي ٣٦ / ١ ، ومن طريقه البيهقي في « المعرفة » ٤١٢ / ١ ، ٤١٣ ،
والبغوي في « شرح السنة » (٣٤٣) عن سفيان ، وأحمد ٩٧ / ٦ من طريق شعبة ،
والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٥٥ / ١ من طريق حماد بن سلمة ، ثلاثتهم عن
علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي موسى ، عن عائشة ، به .
وأخرجه مالك ٤٦ / ١ في الطهارة : باب واجب الغسل إذا التقى الختanan ،
وعبد الرزاق (٩٥٤) عن ابن جريج ، كلاهما عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن
المسيب ، عن أبي موسى ، عن عائشة موقوفاً عليها .

وأخرجه مالك ٦٦ / ١ عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن عائشة ،
وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان كانوا يقولون : إذا مس الختان الختان فقد
وجب الغسل . ومن طريق مالك أخرجه الطحاوي ٥٧ / ١ ، والبيهقي في
« المعرفة » ٤١٧ / ١ ، وفي « السنن » ١٦٦ / ١ .

(٢) بفتح الجيم والنون : نسبة إلى جند ، بلدة من بلاد اليمن مشهورة خرج منها
جماعة من العلماء والمحدثين ، قال السمعاني في « الأنساب » ٣٢٠ / ٣ : ومنهم
أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم بن مفضل بن سعيد بن عامر بن شراحيل
الجندي من أولاد الشعبي ، نزل مكة ، وحدث بالكثير ، وجمع كتاباً في فضائل
مكة يروي عن علي بن زياد اللحجي ، وأبي حمة محمد بن يوسف ، روى عنه أبو =

علي بن زياد اللُّحْجِي^(١) ، قال : حدثنا أبو قُرَّة ، عن سُفْيَانَ ، عن محمدِ ابن عمرو ، عن أبي سلمة
 عن عائشة عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ
 الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ »^(٢) .

٣٢: ٤

ذَكَرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسَ مَا وَصَفَنَاهُ

١١٨٥ - أَخْبَرَنَا الْقَطَّانُ بِالرَّقَّةِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ،
 حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ،
 عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ، فَلَا يُنْزِلُ

= حَاتِمُ بْنُ حَبَانَ وَأَبُو أَحْمَدَ بْنَ عَدِيٍّ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُقْرِيِّ ،
 وَغَيْرُهُمْ ، وَمَاتَ بَعْدَ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثَ مِئَةٍ .

(١) هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى لِحْجٍ : مُخْلَافٌ فِي الْيَمَنِ ، يَنْسَبُ إِلَى لِحْجِ بْنِ وَائِلِ بْنِ الْغَوْثِ ، وَقَدْ
 تَحَرَّفَ فِي « الْإِحْسَانِ » إِلَى « اللَّحْجِيِّ » .

وَأُورِدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي « ثِقَاتِهِ » ٤٧٠/٨ ، فَقَالَ : عَلِيُّ بْنُ زِيَادِ اللَّحْجِيِّ مِنْ أَهْلِ
 الْيَمَنِ سَمِعَ ابْنَ عَيِّنَةَ ، وَكَانَ رَاوِيًا لِأَبِي قُرَّةٍ ، حَدَّثَنَا عَنْهُ الْمَفْضَلُ بْنُ مُحَمَّدِ الْجَنْدِيِّ
 مُسْتَقِيمَ الْحَدِيثِ ، مَاتَ يَوْمَ عَرَفَةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ . وَقَدْ نَقَلَ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ
 عَنْ كِتَابِ « الثَّقَاتِ » السَّمْعَانِيِّ فِي « الْأَنْسَابِ » ١٦/١١ .

(٢) إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو : هُوَ ابْنُ عُلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ ، صَدُوقٌ لَهُ
 أَوْهَامٌ ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا ، وَمُسْلِمٌ مُتَابِعَةٌ ، فَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ ، وَيَاقِي رِجَالَهُ
 ثِقَاتٌ ، وَأَبُو قُرَّةٍ : اسْمُهُ مُوسَى بْنُ طَارِقِ الْيَمَانِيِّ .

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ ٤٦/١ فِي الطَّهَارَةِ : بَابُ وَاجِبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانَ ، وَمِنْ
 طَرِيقَةِ الطَّحَاوِيِّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » ٦٠/١ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ
 عَيْدٍ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ مَوْفُوفًا عَلَيْهَا ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ .

وَانظُرِ الْأَحَادِيثَ (١١٧٦) وَ(١١٧٧) وَ(١١٨٣) .

الْمَاءِ . قَالَتْ : فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَاعْتَسَلْنَا مِنْهُ جَمِيعاً^(١) .

٨ : ٥

ذكر اجابِ الاغتسالِ مِنَ الْجَمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ إِمْنَاءُ

١١٨٦ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ، فَلَا يُنْزَلُ الْمَاءُ ، قَالَتْ : فَعَلْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَاعْتَسَلْنَا مِنْهُ جَمِيعاً^(٢) .

٨ : ٥

ذَكَرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ إِذَا أَرَادَ الْاِغْتِسَالَ وَهُوَ فِي فِضَاءٍ
أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَسْتُرُ عَلَيْهِ بِثَوْبٍ حَتَّى لَا يَرَاهُ نَاطِرٌ

١١٨٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قَتِيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ

أَنْ أَبَاهُ قَالَ : سَأَلْتُ وَحَرَّصْتُ عَلَى أَنْ أَجِدَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى ، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُخْبِرُنِي عَنْ ذَلِكَ غَيْرَ أُمَّ هَانِيَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ ، أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ ، يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَأَمَرَ بِثَوْبٍ

(١) صحيح ، وهو مكرر الحديث (١١٧٦) ، وذكرت في تخريجه هناك أن الوليد بن مسلم قد صرح بالتحديث عند أحمد وابن ماجه .

(٢) إسناده صحيح ، وهو مكرر (١١٧٥) و (١١٨١) .

يَسْتُرُ عَلَيْهِ ، فَاعْتَسَلَ ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، لَا أَدْرِي أَقِيَامُهُ فِيهَا أَطْوَلُ ، أَمْ رُكُوعُهُ ، أَمْ سُجُودُهُ ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مُتَقَابِرَةٌ .
قَالَتْ : فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُهَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ (١) .

٨ : ٥

ذكر البيان بأن المغتسل جائز أن يستتره عند اغتساله امرأة يكون لها محرّم

١١٨٨ - أخبرنا عُمرُ بنُ سعيد بنِ سنان ، قال : أخبرنا أحمدُ بن أبي بكر ، عن مالك ، عن أبي النضر مولى عمر بن عبّيد (٢) الله ، أن أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره

أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ الْفَتْحِ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ، وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ . قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : « مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : أُمُّ هَانِيءَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَرْحَبًا يَا أُمَّ

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وعبيد الله بن عبد الله بن الحارث ، ويقال : عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، قال أبو حاتم : وهو أصح . وهو في « صحيح مسلم » ٤٩٨/١ في المسافرين (٣٣٦) (٨١) عن حرملة بن يحيى ، بهذا الإسناد . وأخرجه أحمد ٣٤٢/٦ عن هارون ، ومسلم (٣٣٦) (٨١) أيضاً عن محمد بن سلمة المرادي ، كلاهما عن ابن وهب ، بهذا الإسناد .

وأخرجه عبد الرزاق (٤٨٥٨) وأحمد ٣٤١/٦ و٣٤٢ و٤٢٥ ، والطبراني في « الكبير » ٤٢٢/٢٤ (١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) ، والحميدي (٣٣٢) و(٣٣٣) ، وابن ماجه (١٣٧٩) ، والبيهقي ٤٨/٣ ، من طرق عن عبد الله بن الحارث ، عن أم هانئ ، وصححه ابن خزيمة برقم (١٢٣٥) . وانظر الحميدي (٣٣١) ، والطيالسي (١٦٢٠) ، وابن أبي شيبة ٤٠٩/٢ .

(٢) تحرف في « الإحسان » إلى « عبد » ، والتصويب من « الأنواع » ٤ / لوحة .

هانيء « فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاجِدٍ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّی عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا أَجْرْتُهُ : فَلَانُ ابْنِ هُبَيْرَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : « قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِيءُ » وَذَلِكَ ضَحِيٌّ (١) .

٨ : ٥

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين . أبو النضر : هو سالم بن أبي أمية القرشي ، وأبو مرة : هو يزيد الهاشمي ، وفي في «الموطأ» ١٥٢/١ في قصر الصلاة في السفر : باب صلاة الضحى . ومن طريق مالك أخرجه : أحمد ٣٤٣/٦ و٤٢٣ و٤٢٥ ، والبخاري (٢٨٠) في الغسل : باب التستر في الغسل عند الناس ، و(٣٥٧) في الصلاة : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ، و(٣١٧١) في الجزية : باب أمان النساء وجوارهن ، و(٦١٥٨) في الأدب : باب ما جاء في زعموا ، ومسلم (٣٣٦) (٧٠) في الحيض : باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ، وفي صلاة المسافرين ١/٤٩٨ (٣٣٦) (٨٢) باب استحباب صلاة الضحى ، والترمذي (٢٧٣٥) في الاستئذان : باب ما جاء في مرحباً ، والنسائي ١/١٢٦ في الطهارة : باب ذكر الاستتار عند الاغتسال ، والدارمي ١/٣٣٩ في الصلاة : باب صلاة الضحى ، والبيهقي في «السنن» ١/١٩٨ ، والطبراني ٢٤/٤١٨ (١٠١٧) .

وأخرجه مالك ١/١٥٢ مختصراً عن موسى بن ميسرة ، عن أبي مرة ، به ، ومن طريقه أخرجه مطولاً عبد الرزاق (٤٨٦١) ، وأحمد ٦/٤٢٥ مختصراً .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٠٩ ، وأحمد ٦/٣٤١ و٣٤٣ من طريق سعيد المقبري ، عن أبي مرة ، به .

وأخرجه مسلم (٣٣٦) (٧٢) في الحيض : باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ، والبيهقي في «السنن» ١/١٩٨ ، من طريق الوليد بن كثير ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي مرة ، به .

وأخرجه مسلم (٣٣٦) (٧١) من طريق يزيد بن أبي حبيب ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي مرة ، به .

وأخرجه أحمد ٦/٣٤٢ عن يزيد بن هارون ، عن محمد بن عمرو ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حسين ، عن أبي مرة ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٠٩ عن وكيع ، عن شريك ، عن عمرو بن مرة ، عن =

ذَكَرَ خَيْرٌ قَدْ يُوْهُمُ غَيْرَ الْمُتَبَحِّرِ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ
أَنَّهُ مُضَادٌّ لِخَيْرِ أَبِي مُرَّةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ

١١٨٩ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أم هانئ ، قالت : نزل رسول الله ﷺ بأعلى مكة ، فأتيتُهُ ، فجاءهُ أبو ذرٍّ بجفنةٍ فيها ماءٌ ، قالت : إني لأرى فيها أثرَ العَجِينِ ، قالت : فسترهُ أبو ذرٍّ ، فاغتسل ، ثم سترَ النبي ﷺ أبا ذرٍّ فاغتسل ، ثم صلى النبي ﷺ ثمان ركعاتٍ وذلك في الضحى (١) .

٨ : ٥

ابن أبي ليلى ، عن أم هانئ .

وأخرجه أحمد ٣٤٢/٦ ، والبخاري (١١٧٦) في التهجد : باب صلاة الضحى في السفر ، ومسلم ٤٩٧/١ (٣٣٦) في المسافرين : باب استحباب صلاة الضحى ، وأبو داود (١٢٩١) في الصلاة : باب صلاة الضحى ، من طرق عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أم هانئ ، وصححه ابن خزيمة برقم (١٢٣٣) .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٩/٢ عن ابن عيينة ، عن يزيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أم هانئ .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٩/٢ عن وكيع ، عن ابن أبي خالد ، عن أبي صالح مولى أم هانئ ، عن أم هانئ .

وأخرجه أبو داود (٢٧٦٣) في الجهاد : باب في أمان المرأة ، وابن ماجه (١٣٢٣) في الإقامة : باب ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، والبيهقي ٤٨/٣ ، من طريق ابن وهب ، أخبرني عياض بن عبد الله ، عن مخزومة بن سليمان ، عن كريب مولى ابن عباس ، عن أم هانئ . وصححه ابن خزيمة برقم (١٢٣٤) . وعند أبي داود وحده : عن كريب ، عن ابن عباس ، عن أم هانئ .

(١) إسناده ضعيف ، المطلب بن عبد الله بن حنطب : صدوق إلا أنه كثير التدليس والإرسال ، ولم يلق أم هانئ ، وهو في « صحيح » ابن خزيمة برقم (٢٣٧) ، وفي =

قال أبو حاتم رضي الله عنه : يُشبه أن يكون المصطفى ﷺ حيث اغتسل يوم الفتح ، سترته فاطمة ابنته وأبو ذرّ جميعاً بثوب فأدى أبو مرة مولى أم هانئ الخبر بذكر فاطمة وحدها ، وأدى المطلب بن حنطب الخبر بذكر أبي ذر وحده ، حتى لا يكون بين الخبرين تضاداً ، ولا تهاتراً ، لأن الاغتسال منه ﷺ في ذلك اليوم كان مرة واحدة ، فلما أراد أبو ذر أن يغتسل ستره النبي ﷺ دون فاطمة (١) .

ذكر الاستحباب للمغتسل من الجنابة أن يكون
غسل فرجه بشماله دون اليمين منه

١١٩٠ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا علي بن حُجر السعدي ، قال : حدثنا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن كريب

عن ابن عباس قال : حَدَّثْتَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ : أَدْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ . قَالَتْ : فَغَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ كَفَّهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَيَّ فَرَجِهِ فَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَذَلَّكَهَا ذَلِكَ شَدِيدًا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَيَّ رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَ كَفَّيْهِ ، ثُمَّ

= « مصنف » عبد الرزاق برقم (٤٨٦٠) ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد ٣٤١/٦ ، والطبراني ٤٢٦/٢٤ (١٠٣٨) ، والبيهقي ٨/١ ، وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٢/٢٦٩ ، وقال : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح . كذا قال مع أن المطلب بن عبد الله لم يخرج له سوى أصحاب السنن والبخاري في جزء القراءة ، فليس هو من رجال الصحيح ، وقد علمت أنه مدلس ، وقد عنعن ، ففي السند انقطاع .

(١) لا داعي لتكلف هذا التوجيه طالما أن هذه الرواية ضعيفة .

تَنَحَّى غَيْرَ مَقَامِهِ ذَلِكَ ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ
فَرَدَّهُ (١) .

٢: ٥

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ، وهو في صحيح ابن خزيمة برقم (٢٤١) وأخرجه مسلم في الحيض (٣١٧) باب : صفة غسل الجنابة ، عن علي بن حجر السعدي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه عبد الرزاق (٩٩٨) ، والحميدي (٣١٦) ، والطيالسي ٦١/١ ، وابن أبي شيبة ١/ ٦٢ ، ٦٣ و ٦٩ ، وأحمد ٦/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ و ٣٣٥ و ٣٣٦ ، والبخاري (٢٤٩) في الغسل : باب الوضوء قبل الغسل ، و (٢٥٧) باب الغسل مرة واحدة ، و (٢٥٩) باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة ، و (٢٦٠) باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى ، و (٢٦٥) باب تفريق الغسل والوضوء ، و (٢٦٦) باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل ، و (٢٧٤) باب من توضأ في الجنابة ، ثم غسل سائر جسده ، ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى ، و (٢٧٦) باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة ، و (٢٨١) باب التستر في الغسل عند الناس ، ومسلم (٣١٧) (٣٧) و (٣٨) في الحيض : باب صفة غسل الجنابة ، وأبو داود (٢٤٥) في الطهارة : باب في الغسل من الجنابة ، والترمذي (١٠٣) في الطهارة : باب ما جاء في الغسل من الجنابة ، والنسائي ١/ ١٣٧ في الطهارة : باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه ، و ١/ ٢٠٠ في الغسل : باب الاستار عند الاغتسال ، و ٢٠٤ باب إزالة الجنب الأذى عنه قبل إفاضة الماء ، وباب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج ، والدارمي ١/ ١٩١ في الصلاة : باب في الغسل من الجنابة ، وابن الجارود (٩٧) و (١٠٠) ، والبيهقي في « السنن » ١/ ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٧ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٧ ، والبخاري (٢٤٨) : من طرق عن الأعمش ، بهذا الإسناد .

وانظر الطبراني ٢٣/ ٤٢٢ و (١٠٢٣) و (١٠٢٤) و (١٠٢٥) و (١٠٢٦) و (١٠٢٧) و ٢٤/ ١٨ (٣٥) ، والطيالسي (١٦٢٨) ، والدارمي ١/ ١٨٠ ، باب : المنديل بعد الوضوء .

قال الترمذي عقب الحديث : وهو الذي اختاره أهل العلم في الغسل من الجنابة ، أنه يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يفرغ على رأسه ثلاث مرات ، ثم يفيض الماء على سائر جسده ، ثم يغسل قدميه .

قال الحافظ : وفي الحديث من الفوائد جواز الاستعانة بإحضار ماء الغسل =

ذَكَرُ وَصْفِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَهُ

١١٩١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الطَّنَافِسِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ :

وَصَفَّتْ عَائِشَةُ غُسَلَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، مِنَ الْجَنَابَةِ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يُفِيضُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْبُسْرَى ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ ، ثُمَّ يَمْضِي وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ (١) .

= والوضوء ، وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن ، واستدل بعضهم به على كراهة التنشيف بعد الغسل ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال . انظر بقية الأقوال في « الفتح » ٣٦٣/١ .

(١) عطاء بن السائب : قد اختلط ، وعمر بن عبيد سمع منه بعد الاختلاط إلا أنه قد توبع عليه كما يأتي ، فهو صحيح .

وأخرجه النسائي ١٣٤/١ في الطهارة : باب إعادة الجنب غسل يديه بعد إزالة الأذى عن جسده ، عن اسحاق بن إبراهيم بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ١٤٣/٦ و ١٧٣ ، والنسائي ١٣٣/١ باب ذكر عدد غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، وباب إزالة الجنب الأذى عن جسده بعد غسل يديه ، من طريقين ، عن شعبة ، عن عطاء ، به . وشعبة سمع من عطاء قبل الاختلاط . فالإسناد صحيح .

وأخرجه الطيالسي ٦٠/١ ، ومن طريقه البيهقي ١٧٤/١ ، وأحمد ٩٦/٦ عن عفان ، كلاهما عن حماد بن سلمة ، عن عطاء ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٦٣/١ ، والنسائي ١٣٢/١ باب غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، عن حسين بن علي ، عن زائدة ، عن عطاء ، به . وهذا إسناد صحيح أيضاً ، زائدة سمع من عطاء قبل الاختلاط .

وأخرجه مسلم (٣٢١) (٤٣) في الحيض ، والبيهقي ١٧٢/١ ، من طريق ابن وهب ، عن مخزوم بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، به .

ذَكَرَ الْبَيَانُ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَزَوْجَهَا إِذَا أَرَادَا الْاِغْتِسَالَ
مِنَ الْجَنَابَةِ يَجِبُ أَنْ تَبْدَأَ الْمَرْأَةُ فَتُفْرِغَ
عَلَى يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلَانِ مَعًا

١١٩٢ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا عمران بن موسى^(١) القزاز ، قال : حدثنا عبد الوارث بن سعيد ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة العدوية ، قالت :

سَأَلْتُ عَائِشَةَ : أَتَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ مِنَ الْإِنَاءِ
الْوَاحِدِ جَمِيعًا ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَجْنُبُ وَلَقَدْ كُنْتُ
أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ ، أَبْدَاهُ فَأُفْرِغُ
عَلَى يَدَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَغْمِسَهُمَا فِي الْمَاءِ^(٢)(٣) . ٤ : ١

= وسيورده المؤلف من طريق مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، برقم (١١٩٦) ، ومن طريق أبي عاصم ، عن حنظلة ، عن القاسم ، عن عائشة ، برقم (١١٩٧) .

(١) تحرف في الأصل إلى موسى بن عمران .

(٢) على هامش الأصل ما نصه : في الإناء خ .

(٣) إسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين غير عمران بن موسى وهو ثقة ، وهو في صحيح ابن خزيمة برقم (٢٥١) . وأخرجه أحمد ١٧٢/٦ عن محمد بن جعفر ، والبيهقي في « السنن » ١٨٧/١ من طريق آدم بن أبي إياس ، كلاهما عن شعبة ، عن يزيد الرشك ، به . ويزيد الرشك : هو يزيد بن أبي يزيد الضبعي ، والرشك لقب له ، وهو لفظ فارسي معناه : كبير اللحية . انظر « تاج العروس » : رشك .

وأخرجه أحمد ١٧١/٦ من طريق قتادة ، عن معاذة العدوية ، به . وسيورده المؤلف برقم (١١٩٥) من طريق عاصم الأحول ، عن معاذة العدوية ، به .

وتقدم من طريق الليث ، عن عروة ، عن عائشة ، برقم (١١٠٨) واستوفيت هناك تخريج طرقة فانظره .

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلجُنُبِ أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَ امْرَأَتِهِ مِنَ الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ

١١٩٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنِ مَجَاشِعَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَثْمَانُ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ
ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،
مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ ، نَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعاً^(١) . ٥٠ : ٣

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَ امْرَأَتِهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ

١١٩٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،
مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعاً^(٢) . ١ : ٤

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الملك بن أبي سليمان - وهو العرزمي - فمن رجال مسلم. زائدة: هو ابن قدامة، وعطاء: هو ابن أبي رباح، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦/١، وأحمد ١٧٠/٦، من طريق هشيم، عن عبد الملك، به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٢٨) عن ابن جريج، عن عطاء، به، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد ١٦٨/٦، والبيهقي ١٨٨/١. وانظر الحديث المتقدم برقم (١١٠٨).

(٢) إسناده صحيح على شرطهما، وهو في «الموطأ» من رواية القعنبي، ولم أجده في القطعة المطبوعة منه بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور.

وأخرجه النسائي ١٢٨/١ و ٢٠١، من طريق قتبية، عن مالك، به.
وأخرجه من طرق عن هشام بن عروة، به: عبد الرزاق (١٠٣٤)، وأحمد ١٩٢/٦ و ١٩٣ و ٢٣٠ و ٢٣١، والبخاري (٢٧٣) في الغسل: باب تخليل

ذَكَرُ إِباحَةِ اغْتَسَالِ الْجُنُبِينَ مَعاً مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ
وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلاً

١١٩٥ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيادَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ : كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، نَعْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ ، يَبْتَدِرُ فَيَقُولُ : « أَبْقِي لِي ، أَبْقِي لِي » (١) . ٤ : ١

ذَكَرُ اسْتِحْبابِ تَخْلِيلِ الْجُنُبِ أَصُولَ شَعْرِهِ
عِنْدَ اغْتَسَالِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ

١١٩٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مالِكَ ، عَنْ

الشعر ، و (٥٩٥٦) في اللباس : باب ما وطئ من التصاوير ، و (٧٣٣٩) في الاعتصام بالكتاب والسنة : باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، والبيهقي ١٨٨/١ و ١٩٣ ، وصححه ابن خزيمة برقم (٢٣٩) . وانظر الطرق الأخرى للحديث وتخريجها برقم (١١٠٨) و (١١٩٢) و (١١٩٣) و (١١٩٥) .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، أبو كامل الجحدري : اسمه فضيل بن حسين بن طلحة . وأخرجه مسلم في صحيحه (٣٢١) (٤٦) في الحيض : باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ، والبيهقي في « السنن » ١٨٨/١ من طريق أبي خيثمة ، عن عاصم الأحول ، بهذا الإسناد .

وأخرجه الشافعي ٢٠/١ ، والحميدي (١٦٨) ، والطيالسي ٤٢/١ ، وأحمد ١٠٣/٦ و ١١٨ و ١٢٣ و ١٦١ و ١٧١ و ١٧٢ و ٢٦٥ ، والنسائي ١٣٠/١ في الطهارة ٢٠٢/١ في الغسل ، والبيهقي ١٨٨/١ ، وصححه ابن خزيمة برقم (٢٣٦) كلهم من طرق عن عاصم الأحول ، به . ولفظ رواية النسائي : « كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، يُبادرني وأبادره حتى يقول : « دع لي » . وانظر الطرق الأخرى للحديث فيما تقدم بالأرقام (١١٠٨) و (١١٩٢) و (١١٩٣) و (١١٩٤) .

هشام بن عروة ، عن أبيه

عن عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ ، فَيَحْلُلُ بِهَا أُصُولَ شَعْرِهِ ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ عَرَفَاتٍ بِيَدِهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ (١) .

٢: ٥

ذَكَرُوصِفِ الْغَرَافَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي

وصفناه للمغتسل من جنابته

١١٩٧ - أخبرنا محمد بن الحسين بن مكرم البزار بالبصرة ، قال : حدثنا عمرو بن علي ، قال : حدثنا أبو عاصم ، قال : حدثنا حنظلة بن أبي

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو في «الموطأ» برواية القعني ص ٥٣ ، ٥٤ باب العمل في الغسل من الجنابة (طبعة رواية القعني بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور) ، وفيه أيضاً ٤٤/١ برواية يحيى بن يحيى .

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي ٣٦/١ ، ٣٧ ، والبخاري (٢٤٨) في الغسل : باب الوضوء قبل الغسل ، والنسائي ١٣٤/١ في الطهارة ٢٠٠/١ في الغسل والتيمم ، والبيهقي في «السنن» ١٧٥/١ و ١٩٤ ، وفي «المعرفة» ٤٢٧/١ .

ومن طرق عن هشام بن عروة به ، أخرجه : عبد الرزاق (٩٩٩) ، والحميدي (١٦٣) ، وابن أبي شيبة ٦٣/١ ، وأحمد ١٠١/٦ ، والبخاري (٢٦٢) في الغسل : باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها ، و (٢٧٢) باب تخليل الشعر ، ومسلم (٣١٦) في الحيض : باب صفة غسل الجنابة ، وأبو داود (٢٤٢) في الطهارة : باب في الغسل من الجنابة ، والترمذي (١٠٤) في الطهارة : باب ما جاء في الغسل من الجنابة ، والنسائي ١٣٥/١ في الطهارة : باب تخليل الجنب رأسه ، والدارمي ١٩١/١ في الوضوء ، والبيهقي ١٧٢/١ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٩٣ ، وصححه ابن خزيمة برقم (٢٤٢) . وانظر الطرق الأخرى لهذا الحديث مع تخريجها برقم (١١٩١) و (١١٩٧) .

سفيان ، قال : سمعتُ القاسم بن محمد ، قال :

سمعت عائشة تقول : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَغْتَسِلُ فِي حِلَابٍ^(١) مِثْلَ هَذِهِ - وَأَشَارَ أَبُو عَاصِمٍ بِكَفِّهِ - يَصُبُّ عَلَى شِقِّ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِكَفِّهِ فَيُصَبُّ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ^(٢) . ٢ : ٥

ذَكَرَ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ جَنْبًا تَرَكَ حُلَّهَا صَفْرَةَ رَأْسِهَا عِنْدَ اغْتِسَالِهَا مِنَ الْجَنْبَابَةِ

١١٩٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَثْنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْحِلَابُ : هُوَ إِنْاءٌ يَسَعُ قَدْرَ حَلِيَةِ النَّاقَةِ ، وَلَفْظُ ابْنِ خَزِيمَةَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنَ حِلَابٍ » وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنْبَابَةِ ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ » ، وَلَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ : « كَانَ يَغْتَسِلُ فِي حِلَابٍ قَدْرَ هَذَا » ، وَأَرَانَا أَبُو عَاصِمٍ قَدْرَ الْحِلَابِ فَإِذَا هُوَ كَقَدْرِ كَوْزٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ . . . وَقَدْ تَحَرَّفَ فِي « الْإِحْسَانِ » إِلَى « حَلَلٍ » وَالتَّصْوِيبِ مِنَ « الْأَنْوَاعِ » ٤ / لَوْحَةَ ١٢١ . وَانظُرْ لِرِزَامًا « فَتَحَ الْبَارِي » ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٨) فِي الْغُسْلِ : بَابٌ مِنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ ، وَمُسْلِمٌ (٣١٨) فِي الْحَيْضِ : بَابٌ الْقَدْرِ الْمَسْتَحَبُّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنْبَابَةِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٠) فِي الطَّهَارَةِ : بَابٌ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنْبَابَةِ ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٠٦ / ١ فِي الْغُسْلِ : بَابٌ اسْتِبْرَاءِ الْبَشْرَةِ مِنَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنْبَابَةِ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السَّنَنِ » ١ / ١٨٤ ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَثْنِيِّ ، عَنْ أَبِي عَاصِمِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١ / ١٨٤ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ ، بِهِ .

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٢٤٥) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ ، بِهِ . وَانظُرْ الطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِلْحَدِيثِ بِرَقْمِ (١١٩١) وَ(١١٩٦) .

عن أم سلمة ، أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ
ضَفْرًا (١) رَأْسِي ، أَفَأَحُلُّهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ؟ فَقَالَ ﷺ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ
أَنْ تَحْتَبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْكَ
المَاءَ ، فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَّرْتِ » (٢) .

(١) قال النووي في « شرح مسلم » ١١/٤ : هو بفتح الضاد وإسكان الفاء ، هذا هو
المشهور المعروف في رواية الحديث والمستفيض عند المحدثين والفقهاء ،
وغيرهم ، ومعناه : أَحْكُمُ قَتْلَ شعري ، وقال الإمام ابن بَرِّي في الجزء الذي صنفه
في لحن الفقهاء : من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : « أشد ضفر رأسي » يقولون
بفتح الضاد وإسكان الفاء ، وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن ،
وهذا الذي أنكره رحمه الله تعالى ليس كما زعمه ، بل الصواب جواز الأمرين ،
ولكل منهما معنى صحيح ، ولكن يترجح ما قدمناه ، لكونه المروري المسموع في
الروايات الثابتة المتصلة والله أعلم .

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه الشافعي ٣٧/١ ، وابن أبي شيبة
٧٣/١ ، وأحمد في « المسند » ٢٨٩/٦ ، ومسلم (٣٣٠) في الحيض : باب
حكم صفائر المغتسلة ، وأبو داود (٢٥١) في الطهارة : باب في الوضوء بعد
الغسل ، والترمذي (١٠٥) في الطهارة : باب هل تنقض المرأة شعرها عند
الغسل ، والنسائي ١٣١/١ في الطهارة : باب ذكر ترك المرأة نقض شعرها
عند اغتسالها من الجنابة ، وابن ماجه (٦٠٣) في الطهارة : باب ما جاء في غسل
النساء من الجنابة ، وابن الجارود في « المنتقى » (٩٨) ، وابن خزيمة في
« صحيحه » (٢٤٦) ، والبيهقي في « المعرفة » ٤٢٨/١ ، والبعوي في « شرح
السنة » (٢٥١) كلهم من طريق سفيان بن عيينة ، به .
وأخرجه الحميدي (٢٩٤) ، والطبراني في « الكبير » ٢٣/٦٥٧ عن أيوب بن
موسى ، به .

وأخرجه أحمد ٣١٤/٦ ، ٣١٥ ، ومسلم (٣٣٠) عن يزيد بن هارون ،
وعبد الرزاق (١٠٤٦) ومن طريقه مسلم (٣٣٠) ، والبيهقي ١٨١/١ ، كلاهما عن
سفيان الثوري ، عن أيوب بن موسى ، به .
وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٣/١ ، وأبو داود (٢٥٢) ، والدارمي ٢٦٣/١ ،
والبيهقي ١٨١/١ من طرق عن أسامة بن زيد اللثبي ، عن سعيد بن أبي سعيد

ذكر الاستحباب للمرأة الحائض استعمال السدر في اغتسالها وتعقيب الفُرْصَة بعده

١١٩٩ - أخبرنا ابن خزيمة ، حدثنا عبدُ الجبار بنُ العلاء ، حدثنا
سفيان ، حدثني منصورُ بنُ صفية^(١) ، عن أمه

عن عائشة ، أَنَّ امْرَأَةً^(٢) أَتَتِ النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ
الْحَيْضِ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَتَأْخُذَ فِرْصَةً فَتَوَضَّأَ بِهَا
وَتَطَهَّرَ بِهَا . قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا ؟ قَالَ : « تَطَهَّرِي بِهَا » .
قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا ؟ فَاسْتَرَّ النَّبِيُّ ، ﷺ ، بِيَدِهِ وَقَالَ :

= المقبري ، عن أم سلمة . لكن جاء في روايتي الدارمي والبيهقي أن امرأة من
الأنصار هي التي سألت النبي ﷺ .

(١) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري نسب منصور إليها لشهرتها ، واسم
أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن أبي طلحة بن أبي طلحة العبدري ، وهو من
رهب زوجته صفية . وشيبة له صحبة ، ولها أيضاً ، وقتل الحارث بن طلحة بأحد ،
ولعبد الرحمن رؤية ، ووقع التصريح بالسماع في جميع السند عند الحميدي في
«مسنده» انظر «فتح الباري» ٤١٥/١ .

(٢) قال الحافظ في «الفتح» : زاد في رواية وهيب : من الأنصار ، سماها مسلم في
رواية أبي الأحوص ، عن إبراهيم بن المهاجر : أسماء بنت شكل بالشين المعجمة
والكاف المفتوحين ، ثم اللام ، ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة ، عن
إبراهيم ، وروى الخطيب في «المبهمات» من طريق يحيى بن سعيد ، عن شعبة
هذا الحديث ، فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهملة والنون الأنصارية التي
يقال لها خطيبة النساء ، وتبعه ابن الجوزي في «التنقيح» والدمياطي ، وزاد : أن
الذي وقع في مسلم تصحيف ، لأنه ليس في الأنصار من يقال له : شكل ، وهو
لرؤية الثابتة بغير دليل ، وقد يحتمل أن يكون «شكل» لقباً لا اسماً ، والمشهور
في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء
بغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في «مستخرج أبي نعيم» من الطريق التي
أخرجه منها الخطيب ، وحكى النووي في «شرح مسلم» الوجهين بغير ترجيح
والله أعلم .

« سُبْحَانَ اللَّهِ أَطْهَرِي بِهَا ». قَالَتْ عَائِشَةُ : فَاجْتَذَبْتُ الْمَرْأَةَ وَقُلْتُ : تَتَّبِعِينَ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ (١) .

١ : ٥٠ .

(١) إسناده صحيح ، على شرط مسلم ، وأخرجه الحميدي (١٦٧) ، والشافعي ٤١/١ - ٤٢ عن سفيان بهذا الإسناد ، وأخرجه البخاري (٣١٤) في الحيض : باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض ، و (٧٣٥٧) في الاعتصام : باب الأحكام التي تعرف بالدلائل ، ومسلم (٣٣٢) في الحيض : باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك ، والنسائي ١٣١/١ في الطهارة : باب ذكر العمل في الغسل من الحيض ، والبيهقي في « السنن » ١٨٣/١ ، وفي « المعرفة » ٤٣٧/١ ، والبغوي في « شرح السنة » (٢٥٢) ، من طرق عن سفيان ابن عيينة ، به .

وأخرجه أحمد ١٢٢/٦ ، والبخاري (٣١٥) في الحيض : باب غسل المحيض ، ومسلم (٣٣٢) ، والنسائي ٢٠٧/١ في الغسل : باب العمل في الغسل من الحيض ، من طرق عن وهيب ، عن منصور ، به .

وسورده المؤلف بعده من طريق الفضيل بن سليمان ، عن منصور ، به .
وأخرجه الطيالسي ٦٠/١ ، وابن أبي شيبة ٧٩/١ ، وأحمد ١٤٧/٦ و ١٨٨ ، ومسلم (٣٣٢) (٦١) ، وأبو داود (٣١٤) و (٣١٥) و (٣١٦) في الطهارة : باب الاغتسال من الحيض ، وابن ماجه (٦٤٢) في الطهارة : باب في الحائض كيف تغتسل ، والدارمي ١٩٧/١ ، ١٩٨ في الوضوء ، وابن الجارود في « المنتقى » (١١٧) ، والبيهقي في « السنن » ١٨٠/١ ، والبغوي في « شرح السنة » برقم (٢٥٣) من طرق عن إبراهيم بن مهاجر ، عن صفية ، به .

وقوله « فرصة » بكسر الفاء ، وحكى ابن سيده ثلثتها ، وباسكان الراء وإهمال الصاد : قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاها أبو عبيد وغيره .

وحكى أبو داود ان في رواية أبي الأحوص « فرصة » بفتح القاف ، ووجه المنذري ، فقال : يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الأصبعين . انتهى . وقال ابن قتيبة : هي « قرصة » بفتح القاف وبالضاد المعجمة .

قوله : « فطهري » قال في الرواية التي بعدها : « توضئي » أي تنظفي . قال ابن بطال : لم تفهم السائلة غرض النبي ﷺ لأنها لم تكن تعرف أن تتبع الدم بالفرصة يُسمى تَوْضُأً إذا اقترن بذكر الدم والأذى ، وإنما قيل له ذلك لكونه مما يستحيا من ذكره ، ففهمت عائشة غرضه ، فبينت للمرأة ما خفي عليها من ذلك . =

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ إِنَّمَا أَمِرَتْ بِتَعْقِيبِ
الْفُغْلِ بِالْفُرْصَةِ الْمُمْسَكَةِ دُونَ غَيْرِهَا

١٢٠٠ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا
الْفَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، خَبَّرْتَنِي أَنَّهَا
سَمِعَتْ

عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنَّ أَمْرًا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنِ
الْحَيْضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْهُ ؟ قَالَ : « تَأْخُذِي (١) فِرْصَةَ مُمْسَكَةٍ ،
فَتَتَوَضَّئِينَ بِهَا » . قَالَتْ : كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« تَوَضَّئِينَ بِهَا » ، قَالَتْ : كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« تَوَضَّئِينَ بِهَا » . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَعَرَفْتُ الَّذِي يُرِيدُ ، فَجَبَدْتُهَا إِلَيَّ
فَعَلَّمْتُهَا (٢) .

٥٠ : ١

= وفي ذلك تفسير كلام العالم بحضرتة لمن خفي عليه إذا عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ يَعْجِبُهُ ، وفيه
الأخذ عن المفضول بحضرة الفاضل ، وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي
يحتشم منها ، ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الأنصار : « لم يمنعن الحياء أن
يتفقهن في الدين » كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث . انظر « الفتح »
٤١٦/١ و ٣٣١/١٣ ، ٣٣٢ .

(١) كذا الأصل ، والجادة : تأخذين ، وما هنا له وجه .
(٢) فضيل بن سليمان هو النميري ، قال الحافظ في « التقریب » : صدوق له خطأ
كثير ، ومع ذلك فقد روى له الستة ، وباقي رجاله ثقات ، وأخرجه البخاري في
الاعتصام (٧٣٥٧) باب : الاحكام التي تعرف بالدلائل ، عن محمد بن عقبة ، عن
الفضيل بن سليمان ، به . وهو بمعنى ما قبله .
وقوله : « فرصة ممسكة » أي طيبت بالمسك أو بغيره من الطيب ، فتبع بها
المرأة أثر الدم ليقطع عنها رائحة الأذى .